



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

# دور المصالح الاقتصادية في تحديد شكل العلاقات السياسية

بحث تقدم به الطالب ( محمد عبد القادر احمد ) الى كلية القانون و العلوم السياسية

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

الإشراف

أ.م.د. عماد مؤيد جاسر

م ٢٠١٧

هـ ١٤٣٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا  
لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي  
ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } ( سورة : الروم  
( ٢١ ) .

## الأهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى ابي الذي لم يبخل علي يوما بشيء . . . . . اليك يا سبب وجودي

في الحياة والدي الحبيب رحمك الله .

الى من علمتني وعانت الصعاب لأصل الى ما انا فيه وعندما اكون في بحر الهموم اسبح في بحر

حنانها ليخفف من الالمى . . . . . امي .

الى من علمني الصبر . . . الى من افتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لكي يساعدني

في تحقيق حلمي . . . . . صديقي الغالي .

الى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لارضائي والعيش في هناء

. . . . . اخوتي .

ثم الى كل من علمني حرفا اصبح بريقه يضيء الطريق امامي . . .

## الشكر والتقدير

أُتقدم بالشكر والتقدير الى جميع الاشخاص الذين ساعدوني على اتمام هذا البحث والذين وقفوا الى جانبي وساهموا في وصولي الى هذه المرحلة المتميزة . كما اخص بالذكر والدي ووالدتي الذين ساندوني في اتمام دراستي الجامعية ، وكما اخص بالشكر اخوتي واصدقائي ادامهم الله لي سندا ، واتقدم بالشكر الخاص الى استاذي الفاضل الذي وقف معي وارشدني الى الطريق الصحيح والذي ساعدني في كل خطوة من خطوات البحث .

## المحتويات

الصفحة	المحتوى	ت
أ	الآية القرآنية	١
ب	الاهداء	٢
ج	شكر و تقدير	٣
٣-١	المقدمة	٤
٤	المبحث الاول : المصالح الاقتصادية واهميتها في سياسة البلدان	٥
٥-٤	المطلب الاول : تعريف المصالح لغة واصطلاحاً	٦
١٢-٥	المطلب الثاني : أهمية وأنواع المصالح الاقتصادية	٧
٨-٦	الفرع الاول : أنواع المصالح الاقتصادية	٨
١٢-٨	الفرع الثاني : دور واهمية المصالح الاقتصادية	٩
١٥-١٣	المبحث الثاني : طبيعة العلاقات بين الدول التي تجمع بينهما مصالح اقتصادية وماهي طبيعة سياستها	١٠
١٦	المبحث الثالث : طبيعة العلاقات بين الصين وامريكا واهميتها	١١
١٨-١٦	المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية	١٢
٢٠-١٨	المطلب الثاني : العلاقات السياسية	١٣
٢١	الخاتمة	١٤
٢٤-٢٢	المصادر	١٥

## المقدمة

في إطار التطورات الحديثة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية ما يعرف بالعمولة التي أصبحت سما مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول والمناطق موضوعاً هاماً ومثيراً خصوصاً ونحن نعيش وسط أمواج من الاحداث الاقتصادية المتغيرة لاحتظياً والمتجددة باستمرار.

تشير العلاقات الاقتصادية الدولية الى ان كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظراً لوجود علاقات بين الدول إذ أن نجاح أي دولة او فشلها يعتمد على قوة العلاقات الاقتصادية بالدول الأخرى.

لذلك فإن العلاقات الاقتصادية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية وكذلك شركات دولية ناشطة والمنظمات الاقتصادية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية.

## مشكلة البحث:

البحث في محاولة معرفة الطريقة التي تؤثر بها العلاقات الاقتصادية بين دولتين او اكثر من تحديد شكل العلاقات السياسية بينهم ، اذ من المسلم به ان التعاون الاقتصادي والتجاري يمكن ان يؤدي بالضرورة الى تدعيم التعاون السياسي وعلى هذا الاساس يطرح البحث مجموعة اسئلة مثلا:

١- كيف يمكن للعلاقة الاقتصادية بين الدولتين ان تؤثر على شكل العلاقة السياسية .

٢- ماهي انماط العلاقات الاقتصادية التي يمكن ان توجد بين الدول.

## فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها: ان العلاقة الاقتصادية بين دولتين او اكثر تكون مقدمة للتعاون السياسي منها او على الاقل تؤثر العلاقة الاقتصادية في بناء استقرار نسبي للعلاقة السياسية بينها.

## اهداف البحث:

١. معرفة مدى تأثير العلاقات الاقتصادية بين البلدان.

٢. دور العامل الاقتصادي في السياسات الخارجية للبلدان.

## منهجية البحث:

تم كتابة البحث على نحو إستقرائي تحليلي للمعطيات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث نشوة العلاقات الاقتصادية الدولية ومجالاتها.

## هيكلة البحث:

المبحث الأول: المصالح الاقتصادية واهميتها في سياسة البلدان

المطلب الأول: تعريف المصالح لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أهمية وأنواع المصالح الاقتصادية

الفرع الأول: أنواع المصالح الاقتصادية

الفرع الثاني: دور وأهمية المصالح الاقتصادية

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين الدول التي تجمع بينهم مصالح اقتصادية، وماهي

طبيعة سياستها وإيديولوجيتها

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات بين الصين وأميركا واهميتها

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية

المطلب الثاني: العلاقات السياسية



## المبحث الأول

### المصالح الاقتصادية واهميتها في سياسة البلدان

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم الى ان أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية.

ولا نكون مبالغين إذا ما قررنا بأن مستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيراً وتأثيراً بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهراً من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الاوربية.

### المطلب الأول

#### تعريف المصالح لغة واصطلاحاً

اولاً: تعريف المصالح لغة.

المصلحة لغة من الصلاح، والمصلحة واحدة المصالح، والاستصلاح:

نقيض الاستفساد، وأصلح الشيء بعد فساده<sup>(١)</sup>. والمصلحة: الصلاح والنفع وصلح صلاحاً وصلوحاً: زال عنه الفساد، وصلح الشيء: كان نافعاً او مناسباً ويقال: أصلح في عمله، أتى بما هو صالح نافع<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: تعريف المصالح اصطلاحاً.

هو المحافظة على مقصود الشرع ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو ان يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم. وهي المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفسد عن الخلق.

فالمصلحة بهذا المعنى هي كل ما يحقق للفرد والجماعة مقاصد لا غنى لهما عنها تحفظ لهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، وتبعد عنهم مفسد ومضار تفوت عليهم هذه الأصول الخمسة فكل يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثاني

### أهمية وأنواع المصالح الاقتصادية

تمثل المصالح الاقتصادية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم الى ان أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول،

---

(١) في منظور، محمد انيس مكرم، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت\_٢٠١٠، باب مصلحة، ج١٤، ص٣٢٥.

(٢) الرازي، محمد بن ابي بكر، مختار الصحاح، ط١، مكتبة لبنان، بيروت\_١٩٨٦، باب مصلحة، ص٤٩٥.

(٣) الغزالي أبو حامد، محمد ابن محمد: المستحضر من علم الأصول، ط١، المدينة المنورة للطباعة، الرياض ٢٠٠٨، ج٤، ص٣٢٧.

## الفرع الأول

### أنواع المصالح الاقتصادية

وتصنف المصالح الاقتصادية بوجه عام الى نوعين وهما كما يلي<sup>(١)</sup>:

١. المصالح الاقتصادية الوطنية: ويطلق على هذا النوع من المصالح هي تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك تكون اما علاقة بين اشخاص طبيعية وطنية او اشخاص اعتيادية توصف بالوطنية، ويطلق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري، ومن البديهي ان هذا القانون لا يطبق إلا على الأشخاص محددين وعلى علاقات قانونية معينة، يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجاراً او كل العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها او مضمونها<sup>(٢)</sup>.

٢. المصالح الاقتصادية الدولية: وهو نمط ثاني من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطوراً وأكثر تشعباً من المصالح الاقتصادية الوطنية، فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو الى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري، وهذا النمط من العلاقات او المصالح يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات

(١) ماجد شهود، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي، ط١، دار\_ن\_دمشق، ١٩٩٨، ص١٤١.

(٢) ناصر عبيد الناصر، ملامح الرأسمالية، دار الفكر للملاني، ط١، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٢.

ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة الى انه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية<sup>(١)</sup>.

ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح امامها افاقاً واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدوايب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقى بالصناعة الوطنية والمنتجات الى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الوطنية محكومة كلها وبدون أي استثناء بقواعد القانون التجاري فإن الامر ليس كذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>(٢)</sup>.

والعلاقات الاقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشعبة ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع الى ذات القواعد القانونية حتى ولو اتحدت مضامين تلك العلاقات او تشابهت وتطابقت وذلك عائد الى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من ان العرف التجاري الدولي قد ساعد الى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وانماط للعلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن هذه

---

(١) حنان حمد، دور الدولة في ظل التغيير في المناخ الدولي والإقليمي (المصالح الاقتصادية الدولية)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، جريدة تشرين، دمشق\_٢٠١٥، ص١٣.  
(٢) المصدر نفسه، ص١٣.

القواعد لا تتمتع بصفة الإلزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الوطنية<sup>(١)</sup>.

وإن أهم ما يميز المصالح الاقتصادية الوطنية عن المصالح الاقتصادية الدولية أن هذا النوع من العلاقة لا يخضع إلا للقانون التجاري في الدولة التي حصل فيها التعامل التجاري بحيث لا يكون لذلك القانون أي منافس له على مستوى التطبيق العملي داخل الدولة وبالتالي فهو ينفرد بتنظيم العلاقات الاقتصادية دون أي منازعة بحيث يكون الاختصاص القانوني معقود له وحده<sup>(٢)</sup>.

والعلاقات الاقتصادية الدولية لا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقة الاقتصادية الوطنية فليس بالضرورة أن تحكم بالقانون التجاري الوطني ومن باب أولى فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لا تقع بشكل آلي ضمن اختصاص القضاء الوطني<sup>(٣)</sup>.

## الفرع الثاني

### دور واهمية المصالح الاقتصادية

العلاقات الدولية لدولة ما او مجموعة دول تتأثر بمقدار ارتباطها بالاقتصاد العالمي، فالمواد الأولية والبنية الاقتصادية الداخلية ومستوى الاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج

---

(١) سمير محمود الناصر، ابعاد مفهوم جماعة المصالح الاقتصادية الدولية، (الحوار المتمدن) ، العدد

١٥٢٨، دمشق\_٢٠٠٦، ص٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٣) حنان حمد، المصدر السابق، ص١٥.

وتطور اقتصاد الدولة<sup>(١)</sup>، تمثل مؤشرات تشير الى مد ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاد الدولي، الذي قد يتيح للدولة فرص التأثير على السياسات الخارجية لدول أخرى<sup>(٢)</sup>. كذلك يتأثر صانع القرار بمدى استغلال الإمكانيات الاقتصادية واستخدامها في التأثير على السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى، وقد أصبحت قضية استغلال الإمكانيات والقدرات الاقتصادية الشغل الشاغل لدول العالم ففي الوقت الذي تستخدم الدول المتطورة تكنولوجياً صناعيتها في سبيل التأثير على قرارات الدول التي هي في حاجة الى صناعيتها<sup>(٣)</sup>.

فإن الدول الغنية بمواردها الأولية يمكن ان تؤثر على قرار الدول التكنولوجية المتقدمة في سبيل ان تقف الى جانبها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية، ومن أبرز اشكال التأثير الذي مورس من خلال المصالح الاقتصادية هو من خلال اندماج عدد من الشركات الاقتصادية وظهور الشركات المتعددة الجنسية حيث كانت في كثير من الأحيان صاحبة القرار السياسي الخارجي فهي تمارس تأثيرها على حكوماتها من جهة وعلى الدول الأخرى التي تمارس هذه الشركات نشاطها فيها من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>.

وبالنظر لما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسية من قدرة كبيرة في استثمار القوة التأثيرية للدولة الام لدعم مصالحها العالمية بحكم القوة السياسية النافذة التي يتمتع بها

---

(١) الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، مصدر سابق، ص ٣٢٧.

(٢) ماجد شذود، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي، ط ١، دار.ن\_دمشق\_١٩٩٨، ص ١٤١.

(٣) ناصر عبيد الناصر، ملامح الرأسمالية، جريدة البحث، العدد ١١٩٩٨، دمشق\_٢٠٠٣، ص ١٢.

(٤) حنان حمد، دور الدولة في ظل التغيير في المناخ الدولي والإقليمي (مفهوم المصالح الاقتصادية

الدولية) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، جريدة تشرين، دمشق\_٢٠١٥، ص ١٣.

أصحاب هذه الشركات في بلدانهم فإن بإمكانها توظيف هذه السلطة وبالالاتجاه الذي تستطيع فيه هذه الشركات ممارسة شتى أنواع الضغوط وخاصة ضد دول العالم الثالث كالتدخل السياسي والاقتصادي والعسكري وبأشكال مختلفة<sup>(١)</sup>.

وقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أكثر انتشاراً وتأثيراً من السابق، واخذت ترسي ظاهرة التدويل التي تحول العالم الى سوق واحدة، وهي بذلك تخترق حدود السيادة الوطنية للدول ويعدّها البعض بديلاً للواسطة العسكرية في عصر اضحى فيه العامل الاقتصادي أكثر فعالية في العلاقات الدولية<sup>(٢)</sup>.

وقد قيل ان مناطق التجارة الإقليمية يمكن ان تسهم اسهاماً قوياً في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وأن الاتفاقيات الإقليمية للتجارة الحرة يمكن ان تحسن تخصيص الموارد عن طريق توسيع الأسواق وزيادة التدفقات الاستثمارية وتحقيق وفورات الحجم الكبير ولكن تظل هناك مخاوف الركود والركود التضخمي، والعجز عن التنافس، والتحرك انطلاقاً من نزعة تمييزية ضد الدول غير الأعضاء في التكتل، وقد دخلت العلاقات الاقتصادية والمصالح الاقتصادية الدولية في منافسات شديدة لعل أهمها وابرزها هي التحولات في العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان من علاقة حلفاء ضمن منظمة حلف شمال الأطلسي<sup>(٣)</sup>.

الى نوع من المنافسة حول المصالح والمكاسب الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة الامر الذي يهدد بنشوب حرب تجارية كبيرة، وفي حالة نشوب مثل هذه الحرب ستمتد

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢) موسى الزعبي، تنوع الفاعلين الدوليين، مجلة الفكر السياسي، دمشق\_العدد ١٦، ٢٠٠٢، ص ١٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

اثرها الى اقتصاديات دول العالم الاخر إذا عرفنا ان الولايات المتحدة واليابان وأوربا تنتج ٨١% من انتاج العالم، وتتاجر عالمياً بالنسبة نفسها تقريباً من حجم التجارة الدولية، ويدر عليها وبالتالي عائدات بالحجم نفسه<sup>(١)</sup>.

وعليه فإن استعادة القدرة التنافسية للولايات المتحدة وفق المنظور الأمريكي وللمحافظة على تفوقها المطلق في النظام الدولي، وردع خصومها المحتملين بما في ذلك القوى الاقتصادية سيتم من خلال سعيها للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في المجال العسكري وتكريسه بمزايا سياسية واقتصادية<sup>(٢)</sup>.

ان هناك أرضية اقتصادية صالحة للقول إن الاقتصاد العالمي ليس عصياً على التحكم بأي حال فالتحكم ممكن على خمس مستويات تبدأ من الاقتصاد العالمي وتنتهي باقتصاد المناطق<sup>(٣)</sup>.

١. الاتفاق بين الدول المتقدمة والكتل الثلاثة الكبار.

٢. قيام عدد كبير بإنشاء هيئات ضبط عالمية تتولى كل واحدة التحكم في بعد معين من النشاط الاقتصادي مثل منظمة التجارة العالمية.

٣. التحكم في مناطق اقتصادية كبرى بواسطة الكتل التجارية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي وتافتا.

---

(١) سمير محمود الناصر: ابعاد مفهوم جماعة المصالح الاقتصادية الدولية، (الحوار المتمدن) العدد ١٥٢٨، ٢٠٠٦، دمشق، ص ٢٢.

(٢) موسى الزعبي: تفرع الفاعلين الدوليين، مصدر سابق، ص ١٩٥.

(٣) أيمي هايت، من الحدائث الى العولمة: ترجمة سمير الشيشكلي، ج ٢، سلسلة المعرفة، العدد ٣١٠، الكويت\_ ٢٠٠٤، ص ٣٢٧.



٤. تبني سياسات في المستوى القومي للتوازن والتعاون والتنافس بين الشركات والمصالح الاجتماعية الكبرى.

٥. تبني سياسات في المستوى المناطق المحلية لتقديم الخدمات الجماعية في المناطق الصناعية.

وهكذا فإن نظام المصالح الاقتصادي الذي يخضع للتحكم العالمي حيث تتولى الوكالات والكتل التجارية بين الدول السيطرة على بعض الابعاد الأساسية للسياسات الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

## المبحث الثاني

### طبيعة العلاقات بين الدول التي تجمع بينهما مصالح اقتصادية وماهي طبيعة

#### سياستها

منذ زمن طويل والعوامل الاقتصادية تعد من العوامل التي يمكن ان تفسر سلوك الدول، وقد ازداد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظراً الى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن ثم فقد أصبحت هذه العوامل جزءاً حيوياً من السياسة الخارجية بيد ان تزايد أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل وحده لا يفسر تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية، فتضاؤل أهمية الحرب الباردة قد اعطى الدول الفرصة لتحويل الاهتمام نحو العلاقات الاقتصادية بعيداً عن للقضايا الألفية<sup>(١)</sup>.

بصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دوراً مركزياً في اختيارات السياسة الخارجية لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الوارد الاقتصادية ويحدد توافر تلك الموارد ما ان كان يمكن للدولة ان تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية ام مستقبلية لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلع ذات التكاليف الباهظة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) حسين عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، سنة ١٩٨٣، ص ٢٨.

(٢) عبد العزيز جاسم، العلاقات الدولية، ط ١، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر سنة ١٩٩٢، ص ٥٣.

اما الدول التي تعاني من ندرة الموارد لن تستطيع ان تلعب دور الدول الكبرى، حتى إذا ارادت ان تلعب هذا الدور، ومن ناحية أخرى فأن توافر الموارد الاقتصادية لا يعني ان على الدولة ان تلعب هذا الدور<sup>(١)</sup>.

عندما نقارن بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية الأمنية على السياسة الخارجية، فإننا نجد ان الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل لان الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق اهداف سياسية وامنية، وقد توصلت دراسة عن التغلغل الاقتصادي السوفيتي في الصين خلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠ الى نتيجة مشابهة، فالأهداف السياسية للاتحاد السوفيتي في الصين كانت تتعلق اساساً بالمصالح الأمنية، إلا ان الاتحاد السوفيتي لجأ الى توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهدافه الأمنية، رغم ما كان يكتنف ذلك من تكاليف باهظة<sup>(٢)</sup>.

ان الميل الى الاقلال من دور العوامل الاقتصادية كمحدد للسياسة الخارجية السوفيتية هو امر مثير الاهتمام. وذلك نظراً الى تأكيد النظرية الماركسية اللينينية على دور الحتمية الاقتصادية، بالرغم من ذلك فقد وأوضحت الدراسات الامريكية ان الاتحاد السوفيتي قد جنى فوائد اقتصادية من استعمار له لشرق اوربا<sup>(٣)</sup>.

بالرغم من ان الامن الوطني هو العامل الأول المحرك للعديد من التصرفات الاقتصادية، فإنه يجب ألا يغيب عن بالنا ان كثيراً من السياسات التي تبرر على أساس الامن

---

(١) ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت سنة ١٩٨٢، ص٢٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٦.

(٣) إسماعيل صبري، العلاقات السياسية والدولية، ط٢، جامعة الكويت، الكويت سنة ١٩٨٧، ص٢٧.

الوطني، انما هي سياسات تحركها المصالح الاقتصادية ذلك أنه ان بدا ان الدولة تتصرف لتحقيق الربح او المنفعة الاقتصادية فسينظر اليها على انها تتصرف بأنانية، ومن ثم فإن الدول تسعى عادة الى تبرير سياستها على أساس ان تلك السياسات تحقق مصالح الامن الوطني لتلك الدولة، بغض النظر عن الدوافع الحقيقية لتلك السياسات<sup>(١)</sup>.

ان الدول عادة ما تبرر تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى على أساس خلق المناخ المواتي لإنشاء حكومة نيابية، بينما يكون الدافع الحقيقي هو حماية المصالح الاقتصادية للدولة المتدخلة. ومن الصعب في بعض الأحيان التمييز بين المحددات الاقتصادية للسياسة الخارجية وغيرها من المحددات<sup>(٢)</sup>.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكنها ان تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية، فمن حيث الانفتاح الاقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال استعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها امامها وامام رؤوس المال الأجنبي في شكل استثمارات اقتصادية وتجارية اجنبية وسبق أن بينا بأن الدولة تتمتع ايزاء ذلك بكل الحرية والاستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول امكن تحقيق التبادل التجاري الولي والعكس<sup>(٣)</sup>.

---

(١) إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر سنة ١٩٢٢م، ص٢٢.

(٢) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التغير والتطبيق، جامعة حلوان، ط٤، القاهرة سنة ٢٠٠٣، ص٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦.

## المبحث الثالث

### طبيعة العلاقات بين الصين وامريكا واهميتها

#### المطلب الأول

#### العلاقات الاقتصادية

توسعت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين الى حد كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الامريكية من ٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٥٣٦ مليار دولار في نهاية اذار من العام الجاري (٢٠١٣). وتعد الصين حالياً ثاني أكثر شريك تجاري للولايات المتحدة الامريكية وثالث أكبر سوق لصادراتها<sup>(١)</sup>.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الصين \_ اي الشركات الامريكية العادلة \_ بلغ ٧,٢١ مليار دولار امريكي، ومن بين هذه الشركات شركة ((جنرال سوتورز) (GM) على سبيل المثال التي استثمرت بكثافة في الصين، ومن جانبها تعد الصين أكبر حائز أجنبي من سندات خزانة الولايات المتحدة (٢,١ ترليون دولار عام ٢٠١٣)<sup>(٢)</sup>.

تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الامريكية بعد كندا بحجم تبادل تجاري بلغ (٥٣٦) مليار دولار امريكي ٢٠١٣. بواقع ٤٢٦ مليار دولار للصادرات

---

(١) خضير عباس عطوان، مستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (دبي\_٢٠٠٤)، (ورقة بحثية)، ص٢٧.

(٢) فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان) ، دار الكتب المصرية، (القاهرة، ط٣، ١٩٩٧) ، ص٢٧.

الصينية، اما الواردات فقد بلغت ١١١ مليار دولار، لذا فإن العجز في الميزان التجاري الأمريكي هو ٣١٥ مليار دولار (وفق الاحصائيات الامريكية)<sup>(١)</sup>.

اما الاحصائيات الصينية، فقد اشارت الى ان الولايات المتحدة هو أكبر شريك تجاري للصين إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ٤٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٣، بواقع ٣٥٢ مليار دولار للصادرات الصينية، ١٢٨ مليار دولار للواردات الامريكية، أي ان الفائض التجاري لصالح الصين بنسبة ١.٣ مليار دولار، تمتلك الصين ٣.٣ تريليون دولار عام ٢٠١٣ من الاحتياطات للعملة الأجنبية اشترت الصين ٦٠% من اجمالي الصادرات (فول الصويا) من الولايات المتحدة الامريكية<sup>(٢)</sup>.

ان حجم التبادل التجاري الأمريكي/الصيني منذ عام ١٩٨٠ الذي بلغ ٥ مليار دولار فقط قد قفز الى ٧.٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ ولغاية ١٩٩٠ وصل الى ٢٠ مليار دولار، وهذه القفزات في حجم التبادل التجاري تدلل على مسعى كلا البلدين في تطوير العلاقات وخاصة الاقتصادية منها<sup>(٣)</sup>.

ان اقتصاد الولايات المتحدة يتميز بكونه اقتصاد يركز بالأساس على قطاع الخدمات بنسبة ٨٠%، مقابل تراجع القطاعين الزراعي، والصناعي بنسبة ١% و ٩% على التوالي، اما بالنسبة للاقتصاد الصيني فانه يركز بشكل أساس على قطاعي الصناعة

---

(١) خضير عباس عطوان، المصدر سابق، ص ٢٧.

(٢) خديجة عرفة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة\_٢٠٠٦، ص ٢٩.

(٣) إبراهيم عرفات، الصين وحواجز الصعود، مركز الدراسات الاسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة\_٢٠٠٦، ص ٥٠.

والخدمات بنسبة ٤٧% و ٤٣% على التوالي، هذا يعني ان خطوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستؤدي الى التكامل المتبادل وبالتالي تحقيق المصالح المشتركة لكلا الاقتصادين<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### العلاقات السياسية

اقامت الولايات المتحدة الامريكية والصين علاقات دبلوماسية بينهما في ١ كانون الثاني ١٩٧٩، وتعتبر قاعدة هذه العلاقات البيان المشترك الذي صدر في ١٥ كانون الأول ١٩٧٨، والاتفاق على حل قضية تايوان التي كانت المسألة الحاسمة التي تقف عقبة في طريق تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. وقد تم بذلك التغلب على معضلة استمرت ٣٠ عاماً<sup>(٢)</sup>.

ان ما يميز العلاقات الصينية/ الامريكية انها تشكل نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدد متنافرة او متناقضة احياناً مثل التعاون والصراع والاستقلالية والاعتماد المتبادل، ولكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح

---

(١) شيماء هاشم أبو الوفاء، السياسية الصينية في النظام الدولي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة\_٢٠٠٨، ص ٤٣.

(٢) اميمة علي طه، العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد والاجتماعيات، (الخرطوم\_٢٠٠٢)، ص ٦٠.

المتبادلة والتهديدات المتوقعة، كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغيير فنجدها تنحو الى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي<sup>(١)</sup>.

حيث يحدث هذا التغيير في نفس القضية بتغيير الزمن، ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته من علاقتها بالدولة الأخرى. وعمق، وابتسط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات النهائية، والمرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما<sup>(٢)</sup>.

كانت العلاقات الامريكية الصينية ذات طبيعة مركبة من عناصر عدة منها الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة، كذلك الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان اسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين، البقاء على التطور والنفوذ الأمريكي الصيني تحت المراقبة الامريكية الدائمة. وعلى الرغم من وجود قضايا خلافية في العلاقات الامريكية/الصينية، إلا ان تعزيز العلاقات الثنائية والوصول بها الى شراكة الاستراتيجية هو الهدف الأساس الذي يسعى إليه كلا البلدين<sup>(٣)</sup>.

والاهم فيما يخص العلاقات السياسية بين البلدين لعام ٢٠١٣ هي زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو جايدن الى الصين بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٤ إذ تعد ارفع زيارة لمسؤول امريكي الى بكين في ظل القيادة الصينية الجديدة، حيث انها حملت رسائل مهمة ارادت

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٢) جعفر كرار، العلاقات الصينية الامريكية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ٨

(القاهرة\_٢٠٠٨)، ص ٢٩.

(٣) معتز سلامة، العلاقات الصينية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، (القاهرة\_١٩٩٦)، ص ٢٥.



الولايات المتحدة الامريكية توجيهها الى الصين، وذلك من ناحية توقيت الزيارة والتي جاءت بعد اعلان الصين منطقة الدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي وإعلان صراحة عدم اعتراف بلاده بها ودعوة الصين الى إعادة النظر بمواقفها<sup>(١)</sup>.  
ان معظم المحللين الصينيين راوا ان الزيارة جاءت لتهدئة التوتر بين الصين واليابان بشأن منطقة الدفاع الجوي وتناول موضوعات أخرى كالقضية النووية الكورية الشمالية والعلاقات الثنائية، الامر الذي يؤشر الى تراجع الثقة السياسية بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هناء عبيد، العلاقات الامريكية الصينية وحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢،

(القاهرة\_١٩٩٤)، ص٣٨.

(٢) معتز سلامة، المصدر السابق، ص٣٠.

## الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث تم التوصل الى النتائج التالية:

١. تستطيع الدول ان تعظم من مكاسبها من خلال علاقاتها الاقتصادية الدولية.
٢. يتعين على الدول تطوير وتفعيل سياساتها الاقتصادية والمالية على نحو يتلائم مع التطورات الاقتصادية العالمية.
٣. يتعين على الدول تحرير تجارتها الخارجية لكي يتواءم ذلك مع التزاماتها.
٤. الدور المحوري الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية بين الدول وتأثيرها بين الدول.
٥. ضرورة تطوير السياسات المالية من أجل التصدي لمخاطر الانخفاض المتوقع لإيرادات المالية الدولية للدولة لما في ذلك من اثار سلبية على النواحي المختلفة للاقتصاد.
٦. تسهيل عملية الاستيراد والتصدير بين الدول واعتماد الأسس الحديثة في هذا المجال.
٧. تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار من اجل خلق علاقات اقتصادية متميزة بين الدول.

## المصادر

### القران الكريم

### الكتب

- ١- إبراهيم عرفات، الصين وحواجز الصعود، مركز الدراسات الاسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة\_٢٠٠٦.
- ٢- إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر سنة ١٩٢٢م.
- ٣- إسماعيل صبري، العلاقات السياسية والدولية، ط٢، جامعة الكويت، الكويت سنة ١٩٨٧.
- ٤- اميمة علي طه، العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد والاجتماعيات، (الخرطوم\_٢٠٠٢).
- ٥- أيمي هاييت، من الحدائه الى العولمة: ترجمة سمير الشيشكلي، ج٢، سلسلة المعرفة، العدد ٣١٠، الكويت\_٢٠٠٤.
- ٦- جعفر كرار، العلاقات الصينية الامريكية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد ٨ (القاهرة\_٢٠٠٨).
- ٧- حسين عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، سنة ١٩٨٣.
- ٨- حنان حمد، دور الدولة في ظل التغيير في المناخ الدولي والإقليمي (المصالح الاقتصادية الدولية)، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، جريدة تشرين، دمشق\_٢٠١٥.
- ٩- حنان حمد، دور الدولة في ظل التغيير في المناخ الدولي والإقليمي (مفهوم المصالح الاقتصادية الدولية) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، جريدة تشرين، دمشق\_٢٠١٥.

- ١٠- خديجة عرفة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة\_٢٠٠٦.
- ١١- خضير عباس عطوان، مستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (دبي\_٢٠٠٤)، (ورقة بحثية).
- ١٢- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التغير والتطبيق، جامعة حلوان، ط٤، القاهرة سنة ٢٠٠٣.
- ١٣- سمير محمود الناصر: ابعاد مفهوم جماعة المصالح الاقتصادية الدولية، (الحوار المتمدن) العدد١٥٢٨، ٢٠٠٦، دمشق.
- ١٤- سمير محمود الناصر، ابعاد مفهوم جماعة المصالح الاقتصادية الدولية، (الحوار المتمدن) ، العدد ١٥٢٨، دمشق\_٢٠٠٦، ص٢٢.
- ١٥- شيماء هاشم أبو الوفاء، السياسية الصينية في النظام الدولي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة\_٢٠٠٨.
- ١٦- عبد العزيز جاسم، العلاقات الدولية، ط١، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر سنة ١٩٩٢.
- ١٧- الغزالي أبو حامد، محمد ابن محمد: المستحضر من علم الأصول، ط١، المدينة المنورة للطباعة، الرياض ٢٠٠٨.
- ١٨- فوزي درويش، الشرق الأقصى (الصين واليابان) ، دار الكتب المصرية، (القاهرة، ط٣، ١٩٩٧).
- ١٩- ماجد شهود، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العالمي، ط١، دارن\_دمشق، ١٩٩٨.
- ٢٠- محمد انيس مكرم، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت\_، باب مصلحة، ج١٤، ٢٠١٠.
- ٢١- محمد بن ابي بكر، مختار الصصاح، ط١، مكتبة لبنان، بيروت\_١٩٨٦، باب مصلحة.

- ٢٢- معنز سلامة، العلاقات الصينية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، (القاهرة\_١٩٩٦).
- ٢٣- موسى الزعبي، تنوع الفاعلين الدوليين، مجلة الفكر السياسي، دمشق\_العدد ١٦، ٢٠٠٢.
- ٢٤- ناصر عبيد الناصر، ملامح الرؤسالمية، جريدة البحث، العدد ١١٩٩٨، دمشق\_٢٠٠٣.
- ٢٥- ناصر عبيد الناصر، ملامح الرؤسالمية، دار الفكر للملاني، ط١، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٢.
- ٢٦- ناصف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت سنة ١٩٨٢، ص٢٠٥.
- ٢٧- هناء عبيد، العلاقات الامريكية الصينية وحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، (القاهرة\_١٩٩٤).